الفصل الأول

علم الاجتماع : موضوعه وأسلوبه

منذ أن نشط الانسان فى ملاحظة ظواهر الوجود واستقصاء أسبابها وعللها ، نشأت العلوم منقسمة الى علوم الطبيعة التى اختصت بدراسة ظواهر الوجود ، وعلوم الاجتماع التى تناولت موضوع الانسان فى حياته الفكرية والاجتماعية ؛ وان كان غير ميسور فى الحقيقة ، حسم الصلة بين ظواهر الوجود وحياة الانسان وهي جزء منه .

ولما كانت العلوم الاجتماعية ، وهي تتناول موضوع الانسان ، انما تتحرى الكيفيات التى تيسر له توفير حاجاته الفكرية والمادية ، فقد تعددت بتزايد هذه الحاجات وتنوعها ، وتميزت فى موضوعاتها باتساع مجال البحث والاستقصاء وتوافر أسبابهما .

على أن أسباب البحث فى العلوم بوجه عام ، لم تتيسر للانسان الا منذ عهد قريب ، ذلك لأن الفكر كان الى هذا الحين ، نهباً لنزعتين متناقضتين : نزعة روحية مثالية توجهت به الى عالم الغيب لاستلهام

أسرار الحياة بالتمعن فى فضاء المجهول ؛ ونزعة واقعية نزلت بالفكر الى عالم الحس والوجود ، لاستكشاف خفاياه واستنباط أسباب القوة والفوز فى الحياة . ولئن كانت الغلبة للنزعة الأولى فى العهد القديم ، فى ظل الكهنوت والحكم المطلق ، والانسان يهيم فى مجاهل التخمين ويتضاءل أمام جبروت الطبيعة وطغيانها ، فقد ظهرت النزعة الثانية وعظم شأنها تحت لواء الفلسفة وحرية الفكر ، فى عهد أثينا الزاهر ، وفى النهضة الاوربية الحديثة ، بزيادة قدرة الانسان فى الأخذ بزمام الطبيعة واستكشاف أسرارها .

وربما جاز لنا ، بهذا الاعتبار ، أن نميز فى حياة الفكر طورين متناقضين : طور كان الدين فيه مرجع الفكر ، والروح أصل الحياة ؛ وطور أصبح المجتمع فيه مرجع الدين ، والمادة جوهر الحياة . فى الطور الأول ، اعتبر الانسان ابن الخطيئة ونهباً للرذيلة ؛ وفى الثاني ، صار الانسان ابن الحياة والمنشىء للرذيلة وللفضيلة على السواء . وفى الأول ، ساد الاعتقاد بأن المجتمع يقوم على نظام لايقبل التبديل ولا التحوير لأنه منزل من السماء ؛ وفى الثاني ، غلب الرأي بأن الحياة تطور مستمر ، وأن المجتمع منشىء الانسانية ، وأن النظم وليدة التبدل ، وأن لا شيء فى الوجود ثابت ثبوت ناموس التطور والارتقاء . الطور الأول دليله المنطق ؛ والطور الثاني دليله العلم .

* * *

وان جاز لنا أن نرجع مبادىء البحث فى علوم الطبيعة الى

مجهودات الفكر وهو يساجل ظواهر الوجود ويتخبط فى فلسفة ما وراء الطبيعة ، فمن المرجح أن العلوم الاجتماعية ترجع فى الأصل ، الى النزعة الواقعية التى وجهت الانسان لأن يكشف بواعث الروابط الاجتماعية وحدودها ، لتيسير اشباع حاجاته المادية والفكرية ، ولاستجلاء السبيل الى معالجة مشاكل الحياة العامة .

ولقد كان الاغريق ، بهذا الاعتبار ، أول من حقق فى قواعد الاجتماع وفى طبيعة الافراد والجماعات وتحرى أصول الروابط الاجتماعية وعواملها ، منذ أن تبين لهم أن الانسان ـ كما قال « بروتاكوراس » (Protagoras) مؤسس السوفسطائية ـ هو الأصل فى الوجود ، لأنه هو الذى وضع الأسماء للمسميات وعين الصفات والخصائص التى تتميز بها الموجودات ؛ وأدركوا أن آلهتهم من صنع الخيال ، كما يبدو فى قول الفيلسوف « زينوفانيز » (Xenophanes) : « لو كان للخيل والثيرة والأسود أكف تصور بها ، فتخرج من أعمال الفن ما يخرجه الانسان ، لصورت الخيل آلهتها على شاكلة الخيل ، ولصورت الثيرة آلهتها على شاكلة الثيرة[1] ... » ؛ وقرروا « أن المحس هو الموجود ، ولا وجود لغير المحس » كما قال بروتاكوراس ؛ ومنذ أن ميز السوفسطائيون بين نواميس الطبيعة وأصول الاجتماع ، وقالوا أن المجتمعات هي التى تصنع شرائعها وأن الشرائع ، بهذا

(١) Burnet ، ص ١١٩ .

الاعتبار ، تتبدل بتطور المجتمع وتغير مقتضيات الحياة[٢] .

ولقد تأخر الشرق فى هذا المضمار ، لأن مجال الفكر فيه انحصر فى استيحاء أحكامه من عالم الغيب ، وبقيت حضارته ـ على بعد أثرها فى حياة الانسانية ـ حبيسة حكم الفرد المطلق الذى عماده الدين ومنطقه القوة ، وانحصرت فى شتات من مفردات التجارب والوقائع ، لم يتيسر للفكر سبيل ضبطها وتنسيقها وهو محروم من الحرية[٣] . ومع أن مفكري الصين والهند قطعوا فى مضمار الفكر شوطاً غير قصير ، لكنهم لم يجاوزوا هذه الحدود ، وانما اقتصرت تأملاتهم على الانسان كيف يجب أن يكون لا كما هو كائن ، وانحصرت بحوثهم الفلسفية فى موضوع الأخلاق والمثل الانسانية ، فبلغوا غايتهم فى زمن يسير ، وغلبهم الجمود فاستقروا حيث كانوا منذ عشرات القرون[٤] .

ولا ريب أن تفوق الاغريق فى مضمار الفكر ، مرجعه أنهم كانوا أقرب الامم فى العهود الغابرة الى ادراك مبادىء التفكير العلمي ، وقوامه : حرية الفكر فى تحليل الظواهر وتعليلها ، وسعة مجال النقد ، وتقرير الأحكام من غير تقيّد بالمألوف والشائع . ولئن ضاق بنا مجال الكشف عن العوامل التى أدت الى هذا التفوق ، فمما لا شك فيه ، أن الفضل فيما تميز به الاغريق انما مرجعه تحررهم من كابوس الحكم

(٢) Zeller ، ص ٧٥ ـ ٩٣ .
(٣) سانتهلير ، ص ٧٩ ـ ٨٧ ؛ و Ferrington ، الفصلين الاول والثانى ؛ وكذلك Burnet ، ص ١٥ ـ ٢٨ .
(٤) Liang Chi-Chao ، ص ٦ .

المطلق ، وضمور المعتقدات الدينية فى حياتهم العامة ، واعتمادهم فى الاقتصاد على الانتاج الصناعي وعلى التجارة . فلقد كانوا أول من مارس الديمقراطية ، ولم يقعدهم الدين عن توجيه النقد اللاذع الى الآلهة ، وتفتحت أذهانهم وهم يصنعون الحاجات ويجوبون الآفاق سعيا وراء الرزق . ولعل هذه الحقيقة تتجلى للمدقق حين يتابع تطور الحياة العامة فى تأريخ الاغريق ، ويلاحظ ما آل اليه مصير حرية الفكر

جرفهم تيار التوسع على عهد الاسكندر ، وانصب عليهم تأثير نظام الحياة فى الشرق ، ففرض عليهم جبروت الحكم المطلق ومبدأ تأليه الملوك ، وأفقدهم ثقتهم بالانسان وأضلهم فى مجاهل الصوفية .

ولقد سجلت أمم الشرق القديم ملاحظات واختبارات ذات شأن فى الطب والفلك والتأريخ والرياضيات ، استعانت بها فى مغالبة المشاكل التى واجهتها ؛ وأبدى أفراد من بينها ، مهارة قمينة بالتقدير فى مضمار الاستنتاج وتنسيق المعلومات . فكان مما خلفه المصريون فى هذا الخصوص مثلاً ، مخطوط فى الطب دلّل فيه واضعه ، على أن القلب مركز الكيان العضوي ، وعين مواضع جس النبض ، وسجل تجارب وارشادات ذات شأن فى حفظ الصحة ؛ لكن قيمة هذا الأثر تتضاءل فى الواقع اذا أخذ بنظر الاعتبار سلطان السحر الذي اعتمده المصريون القدماء فى معالجة الامراض ، وتصبح تافهة اذا قيست بما أدركه الاغريق من حصر أسباب الأمراض بالعوامل المادية الطبيعية ، فحازوا قصب السبق فى وضع أصول علم الطب الحديث . وسجل

البابليون ملاحظات وتجارب كثيرة عن الكواكب والنجوم ، لكنهم استخدموها لأغراض التنجيم ، وأعتقدوا ان الآلهة تقرر مصير البشر بمدارات الكواكب وحركات النجوم ووقوع الكسوف والخسوف ، بينما سلك الاغريق سبيل العلم فى موضوع الأجرام السماوية ووضعوا مبادىء علم الفلك . وفى التاريخ عني المصريون القدماء والبابليون بتسجيل الحوادث المفردة ، بينما نسق الاغريق هذه الحوادث وجربوا طريقة العلم فى تعليلها وتفسيرها ، فوضعوا أساس علم التاريخ . وكذلك كان شأن المصريين القدماء والبابليين فى الرياضيات ، فلم يتجاوزوا فيها حدود المفردات ، بينما أوجد الاغريق من ذلك علماً وضعوا له الأصول والقواعد(٥) .

ولقد ترك حكماء الصين والهند كما ترك غيرهم من حكماء الشرق ، تراثاً غنياً بالآراء السياسية والاجتماعية ، ولكنها كلها مجردة عن الزمان والمكان ولا تنتظمها فلسفة ذات وجهة اجتماعية ، وموضوعها مقصورا على السلوك القويم فى العلاقات الاجتماعية . فآراء كونفشيوس الاجتماعية مثلا ، وان قاربت آراء أرسطو من حيث اعتباره الانسان مدنياً بالطبع ، لكنها اقتصرت فى موضوعها على قواعد حسن السلوك ، وعلى افتراض المجتمع عائلة كبيرة تقوّمها خمسة أصناف من الروابط هي رابطة الفرد بالحكومة ورابطته بوالديه ورابطته

(٥) Greek Culture and Thought ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية ، المجلد الأول ، ص ٢١ .

بزوجه ورابطة الاخ الكبير باخيه الذى هو دونه فى السن ورابطة الصديق بصديقه(٦) .

* * *

على أنه ان صح القول أن الاغريق كانوا أول من توجه بالفكر الى شؤون الاجتماع ، الا أنهم لم يبلغوا الحد الذي يستطيعون فيه أن يعينوا مدلول العلوم الاجتماعية ونطاقها على الوجه الذي تحقق فى العهد الحديث ، ذلك أنهم لم يجاوزوا فيما وضعوه فيها ، تحليل بعض المفردات الاجتماعية كالعادات والتقاليد والعلاقات الجنسية والروابط العائلية وتوزيع العمل وطبقات المجتمع وقواعد التنازع الاجتماعى وأحوال البشر فى أطوار الهمجية . وربما كان مرجع ذلك ، أنهم لم يميزوا بين المجتمع والدولة ، ولا خرجت الدولة فى عرفهم عن حدود مدينة واحدة ، ولم يدركوا الفرق بين السياسة والأخلاق ، فاعتبروهما وجهين لكيان واحد ، باعتبار أن الدولة هي الوسط الذي تتحقق فيه الأخلاق والمثل ، حتى شمل مفهوم الدولة عندهم : الدين والقوانين والأخلاق والتقاليد والفنون والعلوم والصناعة والتجارة ؛ واعتقدوا أن الفرد صنيعة الدولة ، ما دام لايستطيع العيش بدونها ، فان لم تنتظمه دولة عاش كالبهيمة او عيشة البرابرة ، عرضة للأخطار ، محروما من جميع أسباب الحياة المدنية . وان كان أعظم تراث الاغريق فى هذا الخصوص ، تمييزالسوفسطائيين بين نواميس الطبيعة وسنن الاجتماع ،

(٦) Sociology ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

واعتبارهم المجتمعات من صنع البشر ، فجردوا أحكامها من القدسية وأطلقوها من قيود الأزلية ، فمهدوا السبيل لأن تكون موضوع درس وتحليل ، ولو أن الأصل فيما استهدفوه معارضة مبادىء الأخلاق التقليدية(٧) .

ولم يتسن للرومان ولا للعرب فى حضارة الاسلام ، أن يضيفوا شيئاً مذكوراً الى تراث الاغريق فى الاجتماع ، لانصرافهم الى الحروب والفتوح والادارة والعمران . وكذلك لم تكن أوربه فى فترة القرون الوسطى ، فى وضع تستطيع فيه أن تبدع شيئا فى هذا الخصوص ، سيما وقد أنصب نشاط الفكر فيها على السجال بين السلطتين الدينية والمدنية ، وألبست الشرائع مسوح القدسية والأزلية وأعتبر الانسان فى الأصل ابن الخطيئة فاغلق بوجهه باب البحث والاجتهاد .

ولهذا صح القول بأن الفكر بقي ، بعد زوال حضارة الاغريق ، يجتر ما عثر عليه من فتات هذه الحضارة الزاهرة ، حتى تفتحت له آفاق جديدة بفضل النهضة الاوربية الحديثة ، التى أبدعت الطريقة العلمية فى البحث وعمادها الاستقراء ، وتعاقبت فيها التطورات الاقتصادية والاجتماعة ، فرفعت من شأن الفرد وقوّمت المجتمع باعتبار أنه أساس الدولة .

واذاً ، فالعلوم الاجتماعية ، بحدودها الحديثة هي فى الحقيقة ثمرة من ثمرات النهضة الاوربية الحديثة ، التى فتحت أبواب المعرفة بتمهيد

(٧) Sociology ، فى دائرة المعارف البريطانية .

سبل المواصلات والكشف والتحقيق والنشر ؛ وبعثت الديمقراطية واسعة النطاق ، فاتسع فيها المجال لتعارض الآراء وتعدد المذاهب السياسية التى كان لها شأن عظيم فى تنشيط بواعث العناية العامة بالشؤون الاجتماعية والتمييز بين حدود المجتمع والدولة . وليس دون ذلك شأناً فى هذا الخصوص ، ما كان من الأثر العميق فى الأذهان ، لنظرية النشوء والارتقاء ، التى جاء بها « دارون » (Charles Darwin)، ولناموس « تنازع البقاء وبقاء الأصلح » الذى استخلصه من ظواهر الحياة فى الطبيعة وأخذه عنه علماء الاجتماع الأول وحاولوا تطبيقه فى قواعد الاجتماع ؛ حتى لقد اعتبر بعض المفكرين عهد « دارون » ، بداية قيام العلوم الاجتماعية بمدلولها الحديث .

* * *

ولما كان « علم السياسة » أسبق العلوم الاجتماعية الى الظهور ، ومن الآراء والبحوث التى استوعبها انبثق « علم الاجتماع » ، كان من الضرورى أن نوجز فى هذا الفصل خلاصة عن تأريخه وموضوعه ، نستعين بها فى تعيين مدلول علم الاجتماع وحدوده وأسلوبه .

ويرجع قيام « علم السياسة » فى الأصل ، الى اتساع مجال النشاط السياسى وامتداده الى جمهور الناس ، بعد أن كان وقفاً على طبقة خاصة ، توارثت السلطة واحتكرت الحكم بمقتضى التقاليد والأحكام المنزلة . ولهذا بقيت « السياسة » غير ذات موضوع فى الشرق القديم ، ونشأت فى بلاد الاغريق لما قامت الحاجة اليها فى ظل الديمقراطية ، فى

أثينا خصوصاً وفى الدويلات الاغريقية على العموم . وكان موضوع « السياسة » فى عرف الاغريق ، يتناول الشؤون الاجتماعية كافة ، بالاضافة الى مؤسسات الدولة وما يجري فى حدودها من الأعمال العامة .

وكان السوفسطائيون فى أثينا أول من عني بموضوع « السياسة » ، فوضعوا قواعدها ونظرياتها ، وأعدوا بها طلابهم ليجعلوهم أهلاً للحكم . وكان الاعداد السياسي فى عرف السوفسطائيين يتطلب الالمام بالرياضيات والطب وعلم الأحياء والفلك والاقتصاد وأصول التعليم وفنون الحرب ، ويستلزم التفوق فى حسن الالقاء ، وتوفر ملكة الافصاح عن الآراء ، وقوة التأثير فى الجماهير ؛ ويستهدف اخراج رجال لهم من اللباقة والمهارة ما ييسر لهم الفوز على خصومهم فى مناقشة الشؤون العامة أمام جمهور الناس . وبالنظر الى أن فلسفة السوفسطائيين اتجهت الى نكران المقاييس المجردة فى الأخلاق ، وكان هدف التربية فى عرفهم ، تنمية الملكات التى تعين الفرد فى تحقيق أغراضه ومنافعه ، فقد اعتبروا « الخير » فيما يوصل الفرد الى النجاح و « الشر » فيما يؤدى به الى الخسران ، وأنزلوا « الشطارة » منزلة « الفضيلة » و « الغباوة » منزلة « الرذيلة » ، وقالوا أن النجاح فى السياسة هو الوصول الى مقام السلطة وتحقيق الأغراض الخاصة من غير تقيّد بماهية السبل والوسائل . وكان من جراء ذلك ، أن طبعت « السياسة » بسمات

المكر والتقلب والاستغلال وعدم التقيّد بقواعد الأخلاق[٨] .

فلما جاء « سقراط » ، وكان زعيم الخارجين على السوفسطائية والمقاومين لتعاليمها ، عرّف « السياسة » بأنها ترويض النفس ترويضاً يجعل الفرد أقدر على النفع فى معالجة الشؤون العامة ؛ واشترط فى رجل السياسة : سمو الخلق والاقدام على التضحية فى سبيل النفع العام والخضوع الصادق لمشيئة الدولة ؛ حتى انه لما حكم عليه بتجرع السم وهو بريء ، وعرض عليه المقربون من تلامذته انقاذ حياته ، قال : ان الموت أهون عليه من الخروج على القانون وان كان جائرا ، فجعل من نفسه مثلاً لما يجب أن يتصف به رجل السياسه . ولم يخرج عن هذه الحدود أفلاطون ، ولاخرج عنها أرسطو ، وهو الذى اعتبر السياسة والفضيلة كلمتين مترادفتين ، وان حلل فى كتابه « السياسة » (*Politics*) مائة وثمانية وخمسين دستورا من دساتير الدول المعروفة فى زمانه ، بسبيل المقارنة بين أساليب الحكم ونظمه ، ونوه بأثر العوامل الاجتماعية فى تكوين مؤسسات الدولة ، فاعتبر التطورات السياسية التى وقعت فى أثينا مثلا ، فى جملة نتائج الصراع بين الطبقات . ولذلك لم يكن للسياسة فى عهد الاغريق حدود واضحة لتكون علماً ذات مدلول خاص ، وانما امتزج موضوعها بموضوعات الاخلاق والدين والاقتصاد والفلسفة والمنطق[٩] .

(٨) Political Science. ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

(٩) Barker ، ص ٦ ـ ٧ وص ١٣٠ .

وبقيت « السياسة » فى الموضع الذي تركها فيه الاغريق ، حتى قامت المساجلات بين رجال الكنيسة ورجال الامبراطورية الرومانية فى القرون الوسطى ، بخصوص اقتسام السلطة بين الدولة والكنيسة وتعيين حدود السلطتين الزمنية والدينية ، فكان فى ذلك أول بادرة من بوادر التمييز بين الدولة والمجتمع ، وأول تعديل طرأ على الآراء التى اوردها الاغريق فى هذا الخصوص . ومن ثم ، أدت هذه المساجلات ، على الرغم من أنها كانت دينية بحتة ، الى أن ينوه رجال الكنيسة ، بسبيل اثبات السيادة للسلطة الدينية على السلطة الزمنية ، أن الثانية مستمدة من جمهور الناس بينما الأولى سماوية مستمدة من لدن الخالق . ومع أن هذا المورد انما قصد به الحط من مقام سلطة الأباطرة ، فان مفكري القرن الرابع عشر احتجوا به تعزيزا لاستقلال السلطة الزمنية ، واتخذوا منه ذريعة لصد البابوات عن التدخل فى شؤون الدولة وفرض ارادتهم على الأباطرة ؛ كما استند اليه الملوك الناشئون فيما بعد ، فى دعم نزعتهم الى التحرر من سلطاني الامبراطورية الرومانية والبابوية من جهة ، وفى تعزيز سلطتهم على أمراء الاقطاع فى حدود ممالكهم من جهة أخرى ، ومنه انبثقت فكرة سيادة الدولة .

وفى غضون القرن السادس عشر ظهرت أولى بوادر التحول من الحجج اللاهوتية الى الحجج العقلية القائمة على الضرورات الطبيعية ، فى المساجلات التى دارت بخصوص دعم سلطة الملوك والامراء ؛ وجاء المفكر الالمانى « جبرائيل بيل » (Gabriel Biel) بنظرية ثورية فى هذا

الخصوص ، قال فيها بوجود نواميس طبيعية يدركها عقل الانسان بحكم الضرورة ، حتى لو انتفى وجود الله أو تجرد عن العقل والعدل . وجاء « مكيافلّي » (Niccolò Machiavelli) بعد ذلك ، فأستند الى الحجج الواقعية فى تحرير سلطة « الامير » من جميع الحدود الاخلاقية . وبذلك أخذ استقلال « السياسة » عن الدين والأخلاق يتعزز ، وتمهد السبيل لتحول مجرى التفكير السياسى الى الصراع الذي قام عقيب ذلك ، بين حق الملك فى الحكم المطلق وحق الشعب فى الحرية .

وكان أهم ما كسبته « السياسة » من وراء المساجلات التى قامت بين المفكرين من أنصار الملكية المطلقة وأنصار الشعوب ، نظرية « العقد الاجتماعي » التى كان لها شأن خطير فى التفكير السياسى طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر . ومع أن هذه « النظرية » ورد ذكرها منذ عهد البابا كريكوري السابع ، فى القرن الحادي عشر ، متصلة بالمساجلات اللاهوتية ، لكنها ظهرت بطابعها الجديد لأول مرة ، على لسان المفكر الانكليزي « هوبس »(Thomas Hobbes) ، الذي كان من متطرفى أنصار الملكية ولكنه أعتبر المؤسس الأول لعلم السياسة ، وزعيم المدرسة التى قطعت آخر صلات التفكير السياسي بالدين والأخلاق ، وقومته على أسس الضرورات الطبيعية والمنطقية . وكانت نظرية « العقد الاجتماعي » ، كما أوردها « هوبس » تفترض قيام الدولة على أساس « عقد اجتماعي » بين الناس تعهدوا فيه بالخضوع للملك ، وعقد آخر بين الملك وكل فرد تعهد الفرد فيه بأن يوكل أمر تقرير

مصيره الى الملك ويتنازل عن الامتيازات التى تمتع بها وهو يعيش فى الطبيعة .

ومهما كان مبلغ نظرية « العقد الاجتماعي » من الصواب ، سواء كما جاءت على لسان « هوبس » أم كما عبر عنها « جون لوك » (John Lock) أو « روسو » (Jean Jacques Rousseau) أو «كانت»(Emmanuel Kant) من بعده ، فان خطورتها فى تاريخ علم السياسة ، ترجع الى أنها كشفت عن طبيعة الدولة باعتبارها مؤسسة اجتماعية ، وافترضت أن الفرد انما تنازل عن حقوقه الطبيعية ليجد فى مؤسسات الدولة وتحت لوائها سبيلا أوفر خيرا وسلامة مما يجده فى الطبيعة ، وبذلك أقرت مسؤولية الدولة ومؤسساتها تجاه الفرد ، وأكدت أن الدولة من صنع الانسان . وعيب هذه النظرية أنها أرجعت قيام الدولة الى أسباب طبيعية منطقية صرفة ، وافترضت أن الانسان ، وهو فى حالته الطبيعية ، أدرك الضرورة لوجود دولة فأوجدها على أساس « العقد الاجتماعي » ، وأن قيام الدولة على هذا الوجه انما مرجعه ادراك الفرد مصلحته الخاصة ؛ وبذلك جعلت « الفردية » أساس الدولة وتجاهلت العوامل التاريخية والاجتماعية فى نشوئها وتطورها .

ولقد كان من نصيب رجال المذهب الواقعى الحديث (Realism)، فى تطور الفكر السياسى ، أن يكشفوا الخطأ فيما جاء به أصحاب نظرية العقد الاجتماعي . وهذا المذهب ، وان رجع فى الأصل الى مكيافلّي ، وكان من أشهر رجاله ، « فرنسس بيكن » (Francis Bacon) فى انكلترة

و « جين بودن » (Jean Bodin) فى فرنسه ، فانه بلغ غايته فى القرن الثامن عشر ، على عهد « مونتسكيو » (Montesquieu) ، الذى أوضح فى كتابه « روح القوانين » (*Esprit des lois*) ، أن المؤسسات الاجتماعية كافة ، وفى جملتها الدولة ومؤسساتها ونظام الحكم فيها وما تشرعه من القوانين انما مرجعها جميعاً ، العوامل الجغرافية ومؤثرات البيئة الطبيعية من جهة ، والعوامل الاقتصادية ومؤثرات البيئة الاجتماعية بما فيها المعتقدات الدينية والتقاليد والعادات من جهة اخرى ، وبذلك كان « مونتسكيو » أول مفكر حاول أن يضع « علم السياسة » فى الموضع الذي يقوم فيه الآن ، فى أخذه بنظر الاعتبار مجموع المؤثرات المادية ، طبيعية واجتماعية ، ذات الخطورة فى تكوين الفكر السياسي وتقويم نظام الدولة ومؤسساتها . وشاركه فى ذلك ، « ديفد هيوم » (David Hume) المفكر الانكليزي الذي عاصره . وقد تعزز هذا المذهب ، بما تيسر فى القرنين الماضيين ، من أسباب الكشف والتحري فى جميع مجالات العلوم الاجتماعية الحديثة(١٠) .

وهكذا ، تمهد السبيل ليخلص « علم السياسة » من قبضة اللاهوت والأخلاق والمنطق ، واتجه فى أسلوبه وموضوعه ، الى دراسة الأصول المادية ، التاريخية والاجتماعية ، لمسائل السياسة ومخارجها ، وتوافرت له مؤهلات « العلم » ، بأن أصبح له موضوع محدود وأسلوب فى البحث معين . فلقد حدد موضوع « علم السياسة » بدراسة ضروب النشاط

(١٠) Political Science. ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

السياسي ومؤسساته دراسه وصفية ، وتحليل خصائص السلطة السياسية ومقوماتها وأوجه توزيعها فى الدولة . فكان من نتائج ذلك ، أن ظهر « علم الاجتماع » الى الوجود ، أولا ، ليتولى نصيبه فى تعهد دراسة الموضوعات التى خرجت عن اختصاص علم السياسة ؛ وثانيا ، ليقوم بتحليل عوامل الحياة الاجتماعية ، بعد أن لم تعد محصورة فى حدود التعليلات الدينية والأخلاقية والمنطقية ، وانما امتدت الى جميع الظواهر الطبيعية والاجتماعية ذات الأثر فى حياة الانسان(١١) .

* * *

ويظهر مما سبق بنا ، أن « مونتسكيو » بما أوضحه فى كتابه « روح القوانين » من أن مقومات الكيان الاجتماعي هي مرجع التفكير السياسي وما ينشأ عنه من النظم والشرائع ، كان أول من لفت النظر الى موضوع الاجتماع وضرورة اعتبار الدراسات الاجتماعية أساساً للتفكير السياسي . ولقد ساهم فى اظهار هذه الحقيقة الخطيرة فى تاريخ علم الاجتماع ، أصحاب نظرية العقد الاجتماعي ، وان جاءت مساهمتهم هذه عرضاً غير مقصودة ؛ وعلى الأخص منهم ، « روسو » بمحاولته التغلغل في تحري الدوافع التي تسوق الناس الى الاجتماع لا في ظل الدولة فحسب ، وانما فى المجتمعات التى يقومونها .

ووجه المفكرون الجرمان ، منذ نهاية القرن الثامن عشر ، عناية خاصة لموضوع التمييز بين الدولة والمجتمع ، وقالوا أن الانسان اجتماعى

(١١)

بالطبع ، معارضين بذلك أرسطو الذي قال أن الانسان مدني (سياسي) بالطبع . وأكد « فيخته » (Johann Gotlieb Fichte) أن المجتمع يقوم بالعلاقات التطوعية بين الافراد المدركين . حتى « هيگل » (George Wilhelm Friedrich Hegel) ، على الرغم مما أضفاه على الدولة من صفات الأزلية ، لم ير مفراً من التمييز بين المجتمع « البرجوازي » والدولة . وهكذا أخذت تتجلى فكرة « المجتمع » متميزة عن فكرة « الدولة » .

فلما كان القرن التاسع عشر ، ولاحظ المفكرون فيه ، أن التطور السياسي ، الذى فرضته الثورات المتعاقبة ، بما أنشأت من تبدل فى دساتير الحكومات الاوربية وانقلاب فى أساليب الحكم فيها ، لم يحدث فى حياة الناس الا تحويرا جزئياً ، بينما أحدث التصنيع وما نشأ عنه من التبدل فى أنظمة الاقتصاد أثراً أعز وأبقى ، تأيد الشعور بالحاجة الى علم يكون من اختصاصه البحث فى مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية فى المجتمع .

وكان ثمة ظاهرة أخرى ، استلفتت نظر مفكري القرن التاسع عشر ، فقد لاحظوا أن وجوه الكيان الاجتماعي تتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية تأثرا يختلف فى مداه وشدته ، فأنشأ لهم هذا التفاوت مسألة المقارنة بين مختلف العوامل الاجتماعية فى مدى تأثير كل منها فى الكيان الاجتماعى ومبلغ شدته . فرجح المفكرون من رجال مذهب الحرية الفردية فى الاقتصاد ، العوامل الاقتصادية والصناعية

(التكنيكية) على غيرها ، وانتهوا الى القول بلزوم اطلاق العنان لهذه العوامل حتى تعمل عملها في تقدم الحياة الاجتماعية • وجاراهم الاشتراكيون من مدرسة « سنت سيمون » في القول بخطورة العوامل الاقتصادية (التكنيكية) ، ولكنهم انتهوا الى عكس ما انتهى اليه هؤلاء ، فقالوا بضرورة تعهد الدولة توجيه الاقتصاد والصناعة • بينما كان رأي « هيگل » معارضا الرأيين السالفين ، اذ اعتبر العوامل الفكرية هي الأصل ، وانتهى الى أن الدولة ، باعتبار أنها الكيان الواعي الذي تتجسد فيه هذه العوامل هي التي تخلق مقومات المجتمع المادية ، اقتصادية وغيرها • فلما قلب تلميذه « كارل ماركس » (Karl Marx) منطق استاذه هذا ، رأسا على عقب ، أحدث في مذاهب التفكير الاجتماعي الشائعة ثورة زعزعت كيانها ، وما تزال تلاحقها الى يومنا هذا ، ملاحقة تزداد شدة يوماً بعد يوم •

ونحن نورد هذه الخلاصة عن تطور الآراء الاجتماعية باعتبار أنها مهدت السبيل لظهور علم الاجتماع ، فالمفكرون الذين جئنا على ذكرهم ، لم يكونوا من رجال هذا العلم ، لان حدوده وأصوله لم تكن قد تعينت بعد ، وانما كان هؤلاء جميعاً ، مفكرين اجتماعيين ذوي رأي في الفلسفة والسياسة والاقتصاد ، لهم شأن في وضع الاسس التي نشأ عليها علم الاجتماع •

ويعتبر الفيلسوف الفرنسي « كونت » (Auguste Comte) أول من استجاب لدواعي الحاجة الملحة الى وجود هذا العلم ، فصاغ

اسم « علم الاجتماع » وحاول أن يضع أصوله ويعين موضوعه ووظيفته في كتابه (*Course de Philosophie Positive*) [١٢] ، وكان يروم أن يحيط هذا العلم بكل ما يتعلق بحياة الانسان وفعاليته . وفضل « كونت » في هذا الخصوص ، ليس فيما نادى به من لزوم اعتماد الاسلوب العلمي في تحقيقات هذا العلم ، ولم يعتمده هو نفسه ، وانما في طريقة تصويره تركيب المجتمع . فهو لم يتصور المجتمع باعتباره كيانا يضم عناصر الفكر والسياسة والاقتصاد فحسب ؛ وانما تصوره كياناً متماسكاً ، تتبادل عناصره التأثير ، فلا تصيب احداها تقدما أو ينالها تأخر أو انتكاس ، الا ويكون لذلك أثره في جميع نواحي الكيان الاجتماعي ؛ وتصوره مصدر العلوم كافة ، يعطي مبادءها مبناها ومعناها ؛ وذا نشاط ذاتي ، يحقق ذاتيته باطوار متعاقبة ، حياتية (Biological) فعقلية ـ روحية (Rational-Spiritual) فاجتماعية ، وتنكشف ذاتيته هذه ، بعدد لا يحصى من الظواهر الثابتة ، عن روح التقدم الانساني . على أن مقام « كونت » في تاريخ علم الاجتماع ، مقام الداعية لا المنشىء ، فانه نادى باسم هذا العلم ، ومهد السبيل لنشوء المذاهب الاجتماعية ، ولكن ما جاء به من النظريات والآراء والموضوعات لم تثبت في ضوء التحققات العلمية ، واكثرها اعتورها الغموض والتجريد .

(١٢) وهو في ستة مجلدات صدرت بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٢ ونقلت الى الانكليزية وصدرت عام ١٨٩٣ .

فلما خرج « دارون » بكتابه « أصل الأنواع » (*The Origin of Species*) عام ١٨٥٩ ، لاقت الفكرة التى نوه بها « كونت » عن اعتبار المجتمع وحدة حية ، قبولا بين الناشئين من رجال علم الاجتماع(١٣) ، وقام حولها مذهب خاص فى الاجتماع ، كان من ابرز رجاله ، المفكر الانكليزى ، « سبنسر » (Herbert Spencer) وكان له رواج عظيم فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، لكن هذا الرواج تلاشى بسرعة ، لأن الحماسة التى لاقتها فكرة تمثيل المجتمع بجسم عضوي حي ، وهى الفكرة الاساسية التى نشأ حولها هذا المذهب ، نبذت بعد حين ، وحلت محلها الحماسة الى دراسة الاسس الحياتية للكيان الاجتماعي وتطبيق سنن النشوء والارتقاء السارية فى عالم الحيوان على المجتمع الانسانى . فلما تصدى عدد من المفكرين الاجتماعيين وفى مقدمتهم « نوفيكوف » (Yakov Alexandrovich Novikov) و « تونيس » (Fordinand Tönnies) وكروبوتكن (Alexeyevich Kropotkin Prince Peter) لبيان اوجه الخطأ فى هذا المذهب الذى يستمد اصوله من القواعد المستخلصة من حياة الحيوانات الدنيا ويحاول تطبيقها فى عالم الانسان المتمدن ، زايله الرواج .

وقام معتمدا على « الداروينية » مذهب آخر ، حاول أن يستخلص أسس الاجتماع من مبدأ « تنازع البقاء وبقاء الاصلح » وعني رجاله وفى مقدمتهم «كونلووتز » (LudwikGumplowitz) و « راتسهافر »

(١٣) Sociology ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

(Gustav Ratzenhafer) بالجماعات دون المجتمع ، باعتبارها اساس علم الاجتماع والقوة الفعالة فى التقدم الاجتماعي • ومن هذا المذهب نشأت نزعة التفوق العنصري القائمة على اعتبار الجنس البشري منقسما الى عناصر متفاوتة فى خصائص القدرة على التقدم والتفوق • ولكن هذا المذهب مثل سائر مذاهب « الداروينية ـ الاجتماعية » لم يصمد بوجه النقد العلمي فذوى •

وعيب « الداروينية ـ الاجتماعية » أنها لم تميز بين عالمي الحيوان والانسان ، ففاتها أن تلاحظ أن نظرية بقاء الاصلح لا يمكن أن تسرى على الانسان وهو يحيا حياة اجتماعية ، مثلما هي سارية على الحيوانات التى تحيا حياة انفرادية ، وان بدت فى أسراب أو قطعان ؛ وأن الانسان الفرد لايمكن أن يتطور ويرتقى مستقلا عن المجتمع ، وانما المجتمع المتطور هو الذي يحمله فى سلم الارتقاء •

ولذلك ، عجز « الفرد والاس » (Alfred Russel Wallace) وهو من أقطاب « الداروينية » عن تعليل تقدم الانسان فى الناحيتين العقلية والخلقية وفق سنة تنازع البقاء فى عالم الحيوان ، فلم يجد تعليلا للصلة بين ارتقاء العلوم والفنون والأخلاق وتطور الانسان • ولما جاء « توماس هكسلى » (Thomas Henry Huxley) ، وهو من أعاظم خلفاء « دارون » ، بدا له أن الانسان استعاض عن قواعد تنازع البقاء ، النافذة فى عالم الحيوان ، بما وضعه من قواعد الأخلاق ، حتى أصبح البقاء فى عالم الانسان نصيب من هو أقوم خلقاً ، فأحدث بهذا الرأي ثغرة

فى « الداروئيـة الاجتماعيـة » ، حاول « السـر فرنسس كالتن » (Sir Francis Galton) وهو من أبرز رجالها الأوليين ، عبثاً أن يتلافاها ، بأن أكد أن عوامل البقاء والتقدم واحدة فى عالمى الحيوان والانسان ، وأنها تقوم فى عالم الانسان بالصحة والنشاط والمهارة والخفة فى العمل ، فعاد الى تجاهل أثر الأخلاق(١٤) .

ومما زاد فى انكشاف عيوب « الداروئية الاجتماعية » ، تقدم علم الاقتصاد واظهاره وجـه الخطأ فى الزعم القائل بأن المجتمع يمكن أن يعتبر وحدة اقتصادية مستقلة ، ما دام ما آل ذلك ، التسليم بصحة نظرية « مالثـوس » (Thomas Robert Malthus) ، أن عـدد السـكان يتضاعف بالطريقة الهندسة(١٥) ، بينما المحاصيل التى يقتات بها الناس تتزايد بالطريقة العدديه ، وبذلك يكون لا مفر من وقوع القحط لو لا الاوبئة والحروب التى تضبط التوازن بين عـدد السـكان ومقادير المحاصيل ؛ وهي نظرية تجعل التقدم بمثابة الانتحار لانه يزيد فى سرعة تضـاعف السـكان بتقليل الوفيات وتحسـين الصحـة العامة ، وقد ثبت بطلانها . وتدليله كذلك ، على ان الكيان الاقتصادى لكل مجتمع لا يدرك ادراكاً سليماً الا على أساس اعتبار العوامل الاقتصادية عالمية ، أي أنها لا تقوم بين الافراد فى المجتمع الواحد فحسب وانما تقوم كذلك

(١٤) Sociology ، فى دائرة المعارف البريطانية .
(١٥) هكذا : ١ ٢ ٤ ٨ ١٦ .
(١٦) هكذا : ١ـ١ـ١ـ٤ـ٥ .

بين كل مجتمع والمجتمعات الأخرى[١٧] .

ونشأت عقيب فشل مذاهب « الداروتية الاجتماعية » مذاهب أخرى حاولت ان تستخلص مبادىء الاجتماع من علم النفس ، وكان من أشهر رجالها « درخايم » (Emile Durkheim) فى فرنسه و « والاس » (Graham Wallas) « وهوبهاوس » (Hobhouse Leonard Trelawny) فى انكلترا ، وبلغت هذه المذاهب غايتها فى الولايات المتحدة اذ لاقت القبول لدى مشاهير النفسانيين فيها . وكان منها من أرجع أصول الاجتماع الى انجذاب الأحياء الى أمثالها أو كما جاء فى المثل « ان الطيور على اشكالها تقع » ؛ ومنها من قال أن المجتمع وليد الشعور بالعزة التى تنشأ عن التجمع لمجابهة المشاكل والمشاركة فى المشاعر ؛ ومنها من أرجع مبدأ الاجتماع الى تقليد السلف ومجاراة الأحياء ؛ وقال بعضهم ان التطور الاجتماعي انما هو تحول من الألم الناشىء عن الشعور بالحاجة الاقتصادية الى السرور الذي يتولد عن اشباع هذه الحاجة .

بيد أن اتساع مجال البحث فى العلوم الاجتماعية الأخرى ، استخرج من الحقائق ما أوضح مسالك التطور التى مرت به المجتمعات ، وكشف عن أثر العوامل الجغرافية والاقتصادية فى تكوين الحياة العامة بالاضافة الى سائر العوامل الحياتية والاجتماعية الاخرى ، مما لم يبق مجالا لحصر علم الاجتماع بصنف واحد من هذه العوامل ،

(١٧) Sociology ، فى دائرة المعارف البريطانية .

وبذلك تسنى له أن يخلص من المحاولات التى أريد بها أن يكون تابعاً لاحد العلوم الاجتماعية . على أن هذه المحاولات كانت عظيمة الأثر فى تكوين علم الاجتماع ، فقد أذكت الرغبة فى بحوثه ودراساته وهيأت لموضوعه تراثاً غنياً بالآراء والمعلومات .

* * *

ويتميز علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، انصرفت عناية المفكرين الاجتماعيين الى تعيين موضوعه واسلوبه . وكان طبيعياً أن تنشأ فى هذا الخصوص ، مذاهب شتى تتصل بالمذاهب التى نوهنا بها فيما سلف(١٨) . فلقد كان المتحمسون لعلم الاجتماع ، يتوقون الى أن يلمّ موضوعه بدراسة جميع وجوه النشاط المتبادل والعلاقات المشتركة التى تقوم فى المجتمع بين الافراد والجماعات ، وتحري أصولها وما يترتب عليها من النتائج ؟ أو بعبارة أخرى ، أن يشمل موضوع علم الاجتماع ، كل ما يتصل بحياة الانسان الاجتماعية من ضروب النشاط فى سبيل البقاء ، وكذلك القواعد والنظم التى تضبط هذا النشاط وتوجه العلاقات الاجتماعية ، وما ينشأ عن جميع ذلك من علوم وفنون ومعتقدات وأخلاق وعادات وتقاليد .

ولما كانت احاطة علم واحد بهذه الموضوعات كلها ، أمراً غير ميسور ، فقد انقسم علماء الاجتماع فى هذا الخصوص ، الى فريقين : فريق رجح أن يختص علم الاجتماع بدراسة عدد معين من العلاقات

(١٨) راجع : Ginsberg ، الفصل الأول ، ص ٦ ــ ١٨ .

الاجتماعية ؛ وفريق ، أقر استحالة الملم علم واحد بالموضوعات الاجتماعية كلها ، لكنه رجح أن يقوم علم الاجتماع الى جانب العلوم الاجتماعية الأخرى ، ليستخلص من النتائج التى تتوصل اليها هذه العلوم ، أحكاما اجتماعية عامة ، حتى لاتغفل باعتبارها خارج دائرة اختصاص كل من هذه العلوم .

ويعتبر المفكر الجرمانى « سيميل » (George Simmel) ، فى مقدمة المفكرين الاجتماعيين من الفريق الأول ، وكان رأيه أن يختص علم الاجتماع بدراسة العلاقات الاجتماعية التى تدخل فى اختصاص العلوم الاجتماعية الأخرى بعد تجريدها من مضمونها ، فالمنافسة أو السيطرة أو الانقياد ، وهى تدخل فى اختصاص علم الاقتصاد أو اللاهوت أو الأخلاق ، أو فى اختصاصها كلها ، حسب مضمونها ، تكون اذا جردت من مضمونها ، من اختصاص علم الاجتماع باعتبار أنها مظهر من مظاهر العلاقات الاجتماعية . وبعبارة أخرى ، يكون اختصاص علم الاجتماع ، كما يقول « فيركانت » (Alfred Vierkandt) . وهو ممن ذهب هذا المذهب أيضا ، أن يرجع العلاقات الاجتماعية الى عناصرها الأولية ويدرسها باعتبارها مظاهر مجردة ، كالاحترام أو العار أو الحب أو البغض أو الخضوع ؛ ويرى « ماكس ويبر » (Max Weber) ، وهو من هذا الفريق كذلك ، أن يكون اختصاص علم الاجتماع تفسير السلوك الاجتماعي واستخلاص قواعده العامة . وهو يعترف السلوك بأنه نشاط يتولد فى حدود الروابط الاجتماعية ،

استجابة لنشاط مقابل واقع أو متوقع ؛ ويدخل فى هذا التعريف ، منظمات اجتماعية كالدولة أو الاضراب مثلاً ، باعتبار أنهـا مظهر لسلوك اجتماعي يقوم استجابة لضرورة وجود سلطة أو هيأة اجتماعية تفرض ارادتها تجاه سلوك اجتماعي معاكس .

والعيب فيما يراه هذا الفريق ، يرجع اولاً ، الى أنه بتجريده العلاقات الاجتماعية من مضمونهـا واعتبارها عناصـر أوليـة مطلقـة ، يجردها من المعنى ، بحيث لا تعود تصلح موضوعاً لدرس أو مسندا لقاعدة عامة ؛ فالمنافسـة فى ميدان الاقتصاد مثلا ، حكمها غير حكم المنافسـة فى ميدان العلوم والفنون ؛ والانقياد فى العائلة حكمه غير حكم الانقياد فى السياسة والمعتقدات . وثانياً ، لأن العلاقات الاجتماعية اذا أرجعت الى عناصر أولية مجردة انقطعت صلتها بعضها ببعض ، وهذا لا يتفق وطبيعة الاجتماع ، وهو كل متداخل الأجزاء تتبادل مظاهره التأثير ، ولا سبيل لفهم العلاقات الاجتماعية القائمة فيه الا بدراستها وهى مترابطة .

وعلى ذلك ، يرى الفريق الثانى ، الذى أشـتهر من رجالـه « درخايم » و « هوبهاوس » ، بانه اذا كان لعلم الاجتماع مقام بين العلوم الاجتماعية ، فمرجع هذا المقام ، تعهد هـذا العلم ، دراسـة الروابط الاجتماعية فى وحدة الكيان الاجتماعي ، وهى تتبادل التأثير ، بخلاف العلوم الاجتماعية الأخرى التى يركز كل منها عنايته بناحية واحـدة .

ويرى « درخايم » ، وجوب تقسيم علم الاجتماع الى اقسام رئيسية ثلاثة هى : التكوين الاجتماعي (Social Morphology) الذى يعنى بتحرى الأسس الجغرافية لنشوء الحياة الاجتماعية ويتناول موضوعات مثل تزايد النفوس وتوزع السكان فى الأقاليم وأثر العوامل الجغرافية فى قيام النظم الاجتماعية ؛ والتركيب الاجتماعي (Physiology Social) وهو يتناول موضوعات مثل الدين والأخلاق والتشريع والحياة الاقتصادية واللغة ؛ وفلسفة الاجتماع أو علم الاجتماع العام (General Sociolgy) ووظيفته ، تفسير العلاقات الاجتماعية واستخلاص أحكامها العامة . ويتفق « هوبهاوس » وهذا الرأي بوجه عام ، ويقول أن واجبات عالم الاجتماع هى : اولا ، أن يعنى بدراسة وجوه معنة من العلاقات الاجتماعية دراسة اختصاصية ؛ وثانياً ، أن يخرج من هذه الدراسة بأحكام عامة وهو غير غافل عن حقيقة تداخل العلاقات الاجتماعية .

ويرى « موريس كنزبرك » (Morris Ginsberg) ، وهو من علماء الاجتماع المعاصرين ، أن مهمة علم الاجتماع هى : اولا ، تحليل العلاقات والعوامل الاجتماعية وتصنيفها ؛ وثانيا ، تعيين وجوه الصلة فيما بينها ؛ وثالثا ، استخلاص أصول التطور الاجتماعى وعوامل دوامه ، ووضع أحكام عامة مستخلصة من صلات الافراد بعضهم ببعض ، وصلاتهم بالمجتمع وبالمحيط ، تنطبق على المجتمع وتختلف عن الأحكام التى تنطبق على الافراد ؛ وأن يستعين فى وضع هذه الأحكام العامة

بما توصلت اليه العلوم الاجتماعية وكذلك علم الحياة ، من الأحكام الموضوعية الخاصة .

اما « مكايفر » (R. M. MacIver) وهو من المعاصرين ايضا ، فيرى أن وظيفة علم الاجتماع هي : أن يستخلص المبادىء العامة التى تضبط الحياة الاجتماعية من ضروب النشاط الاجتماعي وطرائقه التى لا تحصى ، من غير أن يرتبط بعلم من العلوم الاجتماعية فيصبح بوقاً يردد ما يتوصل اليه ذلك العلم فى موضوعه المحدود ، وهو الذى قام الى جانب العلوم الاجتماعية كلها ليكشف خصائص الاجتماع وعناصره وأصوله بوجه عام . ويلاحظ فى هذا التعريف أن « مكايفر » يؤكد موضوع النشاط الاجتماعي لا العلاقات الاجتماعية فى تعيين حدود علم الاجتماع ، وان كان هذا ليس معناه اغفالها . ويلاحظ ايضاً ، أنه يخصص فى هذا التعريف ، المهمة الثالثة التى أناطها كنزبرك » بعلم الاجتماع .

اما بخصوص أسلوب علم الاجتماع ، فيرى « مكايفر »[19] أن الأسلوب الذى يتبع فى سائر العلوم لا يصح الركون اليه فى تحقيقات هذا العلم ؛ أولا ، لأنه غير ميسور فى الاجتماع التميز بين الأسباب والنتائج ، فهي كثيرا ما تتلابس بحيث تبدو النتائج وكأنها الأسباب وبالعكس . فقد يصح مثلا ، اعتبار الرق نتيجة لافتقار الانتاج

(١٩) راجع كتابه *The Elements of Social Science* ، ص ١٤ـ١٩ .

الى الآلة ، ويصح العكس بحيث يعتبر الرق سبباً فى تأخير ظهور الآلة فى الانتاج • وقد يصح اعتبار انخفاض مستوى الأجور سبباً فى شيوع الفقر ، ويصح العكس بحيث يعتبر انخفاض مستوى الأجور نتيجة شيوع الفقر ؛ وثانياً ، لأن اشتباك العوامل الاجتماعية وطبيعة التغير فى الكيان الاجتماعي المتماسك الاجزاء ، تجعل من العسير تبسيط العوامل الاجتماعية والتثبت منها واستخلاص أحكام عامة بالطريقة التى تسلكها العلوم الأخرى • فتعليل ظاهرة اجتماعية مثل زيادة وفيات الأطفال ،تختلف عن تفسير ظاهرة وقوع زلزال ، لأن الوقوف على أسبابها يتطلب الرجوع الى ما طرأ من تبدل فى نظام التربية وفى مستوى المعيشة ووسائل حفظ الصحة العامة وفى نظام الطبقات وفى المكانة التى تشغلها المرأة فى الكيان الاجتماعي وفى نظام الحكم ؛ وثالثا ، لأن الظواهر الاجتماعية لا تقاس بالأرقام والأبعاد ، فنحن لا نستطيع أن نحدد الثقافة أو الصحة أو العادات أو التقاليد بالأرقام والأبعاد كما نحصى النفوس أو الثروة ، ولا نستطيع أن نجعل البشر مادة للاختبار فنجرب فيها كما نجري التجارب على غيرها فى المختبراب •

ويقترح « كنزبرك » هذا الأسلوب فى علم الاجتماع وهو : اولا ، اعتماد المعلومات التى توصلت اليها العلوم الاجتماعية الأخرى فى تحريات تكوين المجتمع وتركيبه ، فالمعلومات المتعلقة بتكوين العائلة وأصنافها مثلا ، تؤخذ عن علم الانسان (Anthropology) ، والمعلومات المتعلقة بنشوء الملكية وأصنافها تؤخذ عن علم الاقتصاد ، ونشوء الدولة

وأصناف المنظمات السياسية ونظمها تؤخذ عن علم السياسة وهكذا • وثانياً ، تعيين وجوه الصلة بين مختلف أصناف العلاقات الاجتماعية واستخلاص أصول التطور الاجتماعي وعوامل دوامه بالطريقة الآتية :

(١) تحقيق الروابط الفعلية القائمة بين مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية ، كالتحقيق مثلا ، فى الصلة بين النظام الاقتصادى فى طور معين ونظام العائلة ونظام الحكم والملكية والطبقات الاجتماعية وأساليب القتال والمظاهر الاجتماعية الأخرى القائمة فى ذلك الطور •

(٢) التحقيق فى التغير الجارى فى نظم الحياة الاجتماعة ومؤسساتها ودرجة أطراده ومبلغ تأثير كل من هذه النظم والمؤسسات وتأثره بهذا التغير ، كالتحقيق مثلا ، فى مبلغ تأثير التغير الحاصل فى النظام الاقتصادى وتأثره بالتغيرات الجارية فى الطبقات الاجتماعية ونظام العائلة والمعتقدات الدينية وقواعد الأخلاق •

(٣) أستخلاص القوانين الاجتماعية التى يجرى بموجبها التطور فى النظم والعلاقات الاجتماعية بطريقة « الاستقراء المعكوس » وهى الطريقة التى وضعها « مل » (John Stuart Mill) فى كتابه « المنطق »(*Logic*) ، وتستخلص الأحكام العامة بموجبها بطريقة مركبة من الاستقراء المبني على المقارنة والاحصاءات ، وهو الوصول الى قواعد عامة اعتمادا على التجارب والشواهد والاحصاءات والمقارنة بين نتائجها ، والاستنتاج وهى استخلاص أحكام خاصة اعتمادا على أحكام عامة تحققت للعلوم الاجتماعية الأخرى •